قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٤

باعتبار مشروع إنشاء محطة السكة الحديد الجديدة بمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للتنمية المحلية ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء محطة السكة الحديد الجديدة بمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة والبالغ جملة مساحتها ٦ أفدنة و١٩ قيراطًا و١٩ سهمًا والمبين مواقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والرسومات التخطيطية الإجمالية للمشروع وكشف أسماء الملاك الظاهرين المرافقين .

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٥ رجب سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٢١ أغسطس سنة ٢٠٠٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٤

باعتبار مشروع إنشاء محطة السكة الحديد الجديدة بمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

أتشرف بعرض الآتى :

أفادت محافظة الفيوم بأن مدينة الفيوم مدينة ذات طابع سياحى متميز وأن محطة السكة الحديد توجد داخل المدينة مما يؤدى إلى الازدحام وعرقلة المرور الأمر الذى يتطلب نقلها من الموقع الحالى إلى موقع آخر بأطراف المدينة بمنطقة الزملوطى والصدر بناء على الدراسة التى قامت بها وزارة النقل التى وافقت على إقامة المحطة الجديدة وذلك على مساحة ١٧ فدانًا و١٥ قيراطًا و٧ أسهم منها مساحة ١٠ أفدنة و١٩ قيراطًا و١٢ سهما أملاك دولة سيتم تخصيصها ومساحة ٦ أفدنة و١٩ قيراطًا و١٩ سهمًا وهى المطلوب نزع ملكيتها والتى تقع بحوض القاضى نمرة (١٠) قديمًا وحديثًا نمرة (١١٦) قسم ثان ضمن القطع ٦ ، ٧ وحوض جعفر نمرة (١٤) قديمًا وحديثًا نمرة (١٢٠) ضمن القطعة (١٣) بناحية دار الرماد سابقًا وحاليًا مدينة الفيوم وهى مملوكة للسيد / محمد أحمد صالح وآخرين والمبينة أسماؤهم بكشف أسماء الملاك الظاهرين المرافق وهى عبارة عن أربع قطع محدودة بالحدود والأبعاد التالية :

١ - القطعة الأولى وتبلغ مساحتها فدان واحد و١٣ قيراطًا و٩ أسهم وهى عبارة عن أرض زراعية ، وحدودها :

الحد البحرى : باقى القطعة ٦ ، ٧ بحوضه .

الحد الشرقى : باقى القطعة ٧ بحوضه وقف خيرى .

الحد القبلى : بعضه فاصل حوض وبعضه باقى القطعة ٦ بحوضه .

الحد الغربى : باقى القطعة ٦ بحوضه .

٢ - القطعة الثانية وتبلغ مساحتها ٤ أفدنة و١٧سهمًا وهى عبارة عن أرض زراعية ، وحدودها :

الحد البحرى : باقى القطعة ٧ بحوضه .

الحد الشرقى : باقى القطعة ٧ بحوضه وقف خيرى .

الحد القبلى : فاصل حوض القاضى نمرة ١١٦ قسم أول .

الحد الغربى : باقى القطعة ٧ بحوضه وقف خيرى .

٣ - القطعة الثالثة وتبلغ مساحتها فدان واحد وقيراطين و٢٣ سهمًا وهى عبارة عن أرض زراعية ، وحدودها :

الحد البحرى : مشروع رقم ٤٤٧٤ رى .

الحد الشرقى : بعضه بحر الأعلام ومطرطارس عمومى وبعضه سكة حديد عمومية منكسر .

الحد القبلى : باقى القطعة ٧ بحوضه وقف خيرى .

الحد الغربى : باقى القطعة ٧ بحوضه وقف خيرى .

٤ - القطعة الرابعة وتبلغ مساحتها قيراطين و ١٨ سهمًا وهى عبارة عن أرض زراعية ، وحدودها :

الحد البحرى : باقى القطعة ١٣ بحوضه .

الحد الشرقى : القطع أرقام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ سكة زراعية ومصرف .

الحد القبلى : بحر الأعلام ومطرطارس عمومى .

الحد الغربى : بحر الأعلام ومطرطارس عمومى .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تقرير صفة النفع العام للمشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨

كما وافق السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى على إقامة المشروع بموجب كتابى سيادته رقمى ٦٧٤٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٢ ، ٢٤٠٢ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢

وقد تم إيداع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى " خمسون ألف جنيه " بالشيك رقم ٤٦٥١٤٩٨ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦ لدى مديرية المساحة بالمحافظة لحساب تعويضات نزع الملكية للمشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائى إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فور صدور القرار .

ولما كان مشروع إنشاء محطة السكة الحديد الجديدة بمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٨/١٦

وزير الدولة للتنمية المحلية

د . عبد الرحيم شحاتة

مديرية المساحة بالفيوم

مكتب المسائل والمراجعة

بيان مسطحات

عن أسماء الملاك الظاهرين على الأرض المقترح إنشاء محطة السكة الحديد الجديدة عليها

م	الناحية	الحوض ورقمه	القطعة	أسماء الملاك الظاهرين	المسطح س	المسطح ط	المسطح ف	ملاحظات
١	دار الرماد سابقًا	القاضى نمرة ١٠	صـ٦	محمد أحمد صالح	١٦	٣	-	باميا
٢	وحاليًا بندر الفيوم	قديمًاوحديثا	صـ٦	مصطفى صالح خليفة	١٨	١	-	مجهزة للزراعة
٣		نمرة ١١٦	صـ٦	ورثة محمد خليفة منصور	١٦	١٥	-	تين رمادى
٤		قسم ثان	صـ٧	ورثة عبد الباقى الفخرانى	٢٢	٩	-	جروة+أرض
٥			صـ٧	وورثة محمد عمر عبد الله				
٦			صـ٧	محمد أحمد البحيرى	٩	٦	-	أرز
٧			صـ٧	أحمد محمد دسوقى	-	-	-	
٨			صـ٧	محمد الصوفى دسوقى	-	-	-	
٩			صـ٧	فاطمة محمد دسوقى	١٦	٢٣	٢	
١٠			صـ٧	نفيسة محمد دسوقى	-	-	-	أرز
١١			صـ٧	سنية محمد دسوقى	-	-	-	
١٢			صـ٧	محمد ذكى محمد دسوقى	-	-	-	
١٣			صـ٧	ورثة/نصر محمود روبى	١	١	١	
١٤			صـ٧	شعبان أبو السعود	١٥	٦	-	جروة
١٥			صـ٧	عويس أبو السعود	١٢	٤	-	جروة
١٦			صـ٧	محمود عبد الفضيل	-	٤	-	جروة
١٧			صـ٧	اعتماد جودة أحمد	١٢	٦	-	جروة
١٨		جعفر نمرة ١٤	صـ٧	ورثة/جعفر منصور	٨	٥	-	مسقة
١٩		قديمًاوحديثاً	صـ١٣	فتحى عبد الحليم على	١٨	٢	-	مزرعة باميا
		نمرة ١٢٠		الإجمالى	١٩	١٩	٦	

تحرر هذا البيان دون مسئولية المساحة عن بحث الملكية والتكاليف وتحت العجز والزيادة فى المسطح .

مهندس / مدير مديرية المساحة بالفيوم